رقمنه قطاع الإدارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

Digitization of the administration sector and its role in reducing the phenomenon of administrative corruption

رقـاب محمد، أستاذ محاضر أ (*)

المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو ، الجزائر

البريد الإلكتروني: mohamed03reggab@gmail.com

مختاري لحسن، طالب دكتوراه

المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو ، الجزائر

البريد الإلكتروني: l-mokhtari@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/08 تاريخ القبول للنشر: 2023/08/13

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة رقمنة قطاع الادارة وتحديثه، في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، وذلك من خلال التعريف بالفساد الاداري، واهم الاثار السلبية الناجمة عنه، في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، بالإضافة الى تحديد مفهوم الادارة الالكترونية، ومدى مساهمتها في التصدي لظاهرة الفساد الاداري، والتي اصبحت ضرورة حتمية، في مختلف الدول خاصة التي تمتلك الامكانات المادية البشرية لتطبيقها، والتي خلصنا في نهايتها الى ان اعتماد التكنولوجيا الحديثة في المجال الاداري، يساهم بشكل فعال وكبير في التصدي لظاهرة الفساد الاداري، من خلال سرعة انجاز التعاملات الادارية ودقتها، والمساهمة ايضا في رفع مستوى الخدمات الادارية المقدمة، وتوفير الجهد والوقت والمصاريف المادية، بالإضافة الى مساهمة التكنولوجيا الحديثة في سرعة الكشف على التجاوزات

والانحرافات الادارية، للتصدي لها في وقت اقل، كما تساهم في تعزيز شفافية وثقة اكبر في مختلف الاعمال الادارية.

الكلمات المفتاحية : الادارة الالكترونية، الفساد الاداري، العصرنة، الادارة العمومية .

summary:

This study aims to know the extent of the contribution of digitization and modernization of the administration sector, in combating the phenomenon of administrative corruption, through the definition of administrative corruption, and the most important negative effects resulting from it, in various aspects of social life, in addition to defining the concept of electronic management, and the extent of its contribution to addressing the phenomenon of corruption Administrative, which has become an inevitable necessity, in various countries, especially those that possess the human material capabilities to apply it, at the end of which we concluded that the adoption of modern technology in the administrative field contributes effectively and significantly to addressing the phenomenon of administrative corruption, through the speedy completion and accuracy of administrative transactions, and the contribution Also in raising the level of administrative services provided, and saving effort, time and material expenses, in addition to the contribution of modern technology in the speed of detection of administrative abuses and deviations, in order to address them in a shorter time, and also contribute to enhancing transparency and greater confidence in various administrative works.

Keywords: electronic administration, administrative corruption, modernization, public administration.

مقدّمة:

يعد التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم في العصر الحديث، من ابرز نتائج الثورة العلمية والرقمية التي ازدهرت منذ منتصف القرن العشرين والى يومنا هاذا، والذي بدوره ساهم في تغيير وسائل الحياة وانماطها في مختلف مجالات الحياة، واهم هذه المجالات التي مسها هذا التطور هو المجال الاداري، والذي يعتبر اهم اليات عجلة التنمية في المجتمع، حيث وبعد ادخال البرمجة المعلوماتية داخل اطار عمل الادارة، ساهمت في انجاز المعاملات الادارية بطريقة فعالة وبكفاءة عالية، واختصار مختلف الاجراءات الادارية وتبسيطها، وتحويل طبيعتها من الادارة التقليدية الى ادارة الكترونية حديثة، وهذا سعيا من الحكومات الى محاربة كل اشكال الفساد الاداري، والذي يعد من اخطر الظواهر العالمية، لما له من اثار وانعكاسات سلبية على المجتمع في مختلف الاصعدة، حيث يعتبر الانتقال من الاسلوب الاداري التقليدي الى الاسلوب الاداري الرقمي، اهم الحلول واكثرها فاعلية في مواجهة مختلف مظاهر الفساد الاداري .

كما تعد الجزائر من بين الدول التي سعت الى تطبيق هذه التقنيات الالكترونية المستحدثة في المجال الاداري، سعيا منها للتكفل الامثل لانشغالات المواطنين، وتقديم امثل للخدمات العمومية بمستوى متطور، اضافة الى محاربة مختلف اشكال الفساد الاداري التي عجزت الادارة التقليدية على مواجهته والحد منه قدر الامكان .

اهداف الدراسة :

يتمثل الهدف من دراستنا للموضوع في ما يلي :

*التعريف بمفهوم الادارة الالكترونية واهم تطبيقاتها، ودورها في تطوير العمل الاداري .

*تعريف ظاهرة الفساد واهم اسبابه، واثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة .

*مدى مساهمة الادارة الالكترونية في القضاء والحد من ظاهرة الفساد الاداري .

اشكالية الدراسة:

واجه اسلوب الادارة التقليدية كثيرا من المعيقات والتحديات في اطار مواجهة ومحاربة ظاهرة الفساد الاداري، ما ادى الى تفاقمها واستفحالها اكثر، وعليه كان لابد من الاعتماد على اسلوب الادارة الالكترونية الاكثر تطورا وكفاءة، للحد من هذه الظاهرة .

وعليه وبناءا على ما سبق، نطرح التساؤل التالي :

ما مدى فعالية الادارة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري؟

منهج الدراسة :

للإجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، بهدف التعريف بظاهرة الفساد الاداري، واهم اثاره السلبية على المجتمع في مختلف الاصعدة ، بالإضافة تحديد مفهوم الادارة الالكترونية، وتوضيح اهم مميزاتها والصعوبات التي تواجه تطبيقها، ثم تحليل هذا الخصائص والمميزات لكل منهما، للوصول الى تحديد العلاقة بين الفساد الاداري والادارة الالكترونية، ومن ثم توضيح اليات الادارة الالكترونية في مكافحة والتصدي لظاهرة الفساد الاداري بمختلف صوره .

المبحث الاول: الاطار النظري لكل من الفساد الاداري والادارة الالكترونية

ادى التطور في المجالات العلمية التكنو لجية في الآونة الاخيرة الى تجوه الادارة نحو رقمنة تعاملاتها، والتوجه نحو الادارة الالكترونية ونقلها من اساليب الادارة التقليدية، الى ادارة ذات كفاءة وفعالية اكبر، واداء مهامها بشكل مختلف تماما عن الشكل التقليدي[1]، ولذلك كان لزاما على الدولة توفير كل المتطلبات من اجل نجاح عملية التحول نحو الادارة الحديثة، وحمايتها من مختلف اشكال الفساد الاداري من محسوبية وبيروقراطية والتي اثرت سلبا على مصداقية وشفافية العمل الاداري، وعليه سوف نحاول التطرق في هذا المبحث الى مطلبين، الاول لماهية الفساد الاداري واهم انواعه ، و الثاني حاولنا التطرق فيه الى ماهية الادارة الالكترونية والاسس القائمة عليها.

المطلب الاول :ماهية الفساد الاداري

يعتبر افساد الاداري ظاهرة عالمية خطيرة، شملت مختلف الميادين، وتعد اهم عائق لتقدم وتنمية الدول، وعليه سوف نحاول التطرق الى تعريف هذه الظاهرة اولا، ثم اتطرق الى اسباب واثار ظاهرة الفساد الاداري على مختلف الاصعدة .

الفرع الاول : تعريف الفساد الاداري

تعددت التعريفات الفقهية والقانونية لمفهوم الفساد الاداري، فمن الفقهاء من يعرفه على انه :"ذلك السلوك الانساني الذي يدل على الانحراف في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العامة لتحقيق مصلحة شخصية عامة او معنوية تتعارض مع المصلحة بصرف النظر عن جسامة ودرجة هذا السلوك "[2]

كما عرف الفساد الاداري انه:" كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الامثل للموارد، ليشمل تصرف القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها اهدار الموارد الاقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة او مجرد اهمال ".[3]

اما تشريعيا فهو مصطلح حديث نوعا ما في التشريع الجزائري، جاء بعد صدور القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، والذي جرم مختلف مظاهر الفساد.[4] حيث ان المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا محددا للفساد الاداري واكتفى بتعداد مختلف صوره واشكاله المختلفة والمتمثلة في جريمة الرشوة وما في حكمها، اختلاس الممتلكات والاضرار بها، التستر على جرائم الفساد، بالجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية .[5]

بالإضافة الى تعريف الفساد في وثيقة مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم التي اصدرتها شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم في مكتب السياسات الانمائية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة على انه :" اساءة استعمال القوة العمومية او المنصب او السلطة للمنفعة العامة الخاصة واوضحت الوثيقة ان حصول الاساءة قد تكون عن طريق الرشوة او الابتزاز او استغلال النفوذ او الاختلاس او المحسوبية .[6]

الفرع الثاني : اسباب الفساد الاداري وانواعه :

اولا : اسباب الفساد الاداري :

بالرجوع الى اسباب الفساد الاداري نجد ان هناك عدة اسباب نذكر منها

-انعدام اخلاقيات المهنة لدى الموظفين .

-ضعف الانظمة الحاكمة وانتشار الغموض في المعاملات الاقتصادية .

-عدو وجود ثقة في الانظمة الحاكمة والاعتقاد بانها اداة سيطرة وتسلط .

- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد.

-تدني الاجور ونقص الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها .[7]

-تكاليف وعقوبات اتباع طرق الفساد لتحقيق منافع معينة تكون اقل من تحقيقها بطرق قانونية.

-عدم قيام مؤسسات الدولة بمهامها وضعف ادائها، كالرقابة والمحاسبة ومتابعة الموظفين .[8]

ثانيا: انواع الفساد الاداري

تعددت انواع الفساد الاداري بتعدد المجالات التي يمسها وهي :

-الفساد المالي : ويتجلى هاذا النوع عن طريق وجود انحرافات مالية ومخالفة للأحكام والقواعد المعتمدة في التنظيم الاداري للدولة، ومخالفة تعليمات الرقابة المالية وضوابطها، مثل مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها، او مخالفة المناقصات او المزايدات والمشتريات والمخازن، بالإضافة الى كتصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من اموال الدولة او ضياع حقوقها.[9]

-الفساد الاخلاقي: والذي يقصد به الانحرافات في سلوك وتصرفات الفرد الاخلاقية، وعدم انضباطها دينيا او اجتماعيا او عرفيا .

-الفساد السياسي: ويقصد به الانحراف عن ادبيات الحزب او المنظمة السياسية، لعدة اسباب كبيعه لمبادئ المنظمة للغير من كتل دولية او اقليمية، سواء بالتواطؤ او الخيانة او غيرها، او بسبب اعتقاد الشخص البقاء في منصبه او انه الوحيد فيه.

-الفساد الاداري: يرتبط هذ انوع من الفساد بمظاهر الفساد الوظيفي التي تظهر من الموظف اعام اثناء تأدية مهامه، ويكون هذا من خلال مخلفته القانون والتشريع والقيم الفردية، وهو ما يعني استغلال الموظف العمومي موقعه للحصول على مكاسب غير مشروعة قانونا.[10]

الفرع الثالث: اثار الفساد الاداري

تمتد الاثار السلبية للفساد الاداري لمختلف مجالات الحياة واهمها :

اولا :الاثار السياسية:

يؤدي انتشار الفساد الاداري الى عدم الاستقرار السياسي وهذا بسبب زيادة الصراعات والخلافات في ادارات الدولة لتحقيق منافع شخصية للموظفين العموميين.

-يؤدي الى فقدان الثقة في اجهزة الدولة الادارية وفقدان مصداقيتها، وبالتالي ضعف الايمان بمبدأ سيادة القانون .[11]

-تنامي الفوضى والتطرف وعدم الاستقرار السياسي، كانتشار العنف من قبل من يشعرون بالحرمان والقهر داخل المجتمع، كما يؤدي الى ظهور الجماعات المتطرفة[12]،

ثانيا: اثار الفساد على النظام الاقتصادي

1-اثر الفساد على الايرادات العامة للدولة:

-يؤدي انتشار الفساد الى خفض الايرادات الناجمة من الضرائب والرسوم، وذلك عن طريق قيام المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضرائب بدفع مبالغ ومزايا غير مستحقة للأعوان المكلفين بالضرائب وكذا الجمارك وغيرهم من اطارات الدولة وهذا تفاديا لتسديد الضرائب

المترتبة في حقهم، او حصولهم عل معاملة مميزة كخفض نسب الضرائب او اعفائهم منها بطريقة غير قانونية، او حتى عدم تسديدها بالكامل، وهذا من شانه ما قد يؤدي الى عجز ميزانية الدولة، ما يؤثر بالسلب على عدة قطاعات استراتيجية وهامة في الدولة كقطاع التعليم والسكن والصحة .[13]

2- تأثير الفساد على الاستثمار الاجنبي:

تعد البيئة الفاسدة غير ملائمة لرجال الاعمال الراغبين في الاستثمار وتحملهم اعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، وزيادة تكاليف مشاريعهم، مثل دفعهم رشاوى عند بدئهم في نشاطاتهم او عند القيام بالإجراءات المرتبطة بالمشروع، واستخراجهم التراخيص، وبالتالي يتعطل الاستثمار الاجنبي في البلاد .[14]

وعليه يعتبر العزوف عن الاستثمار اهم نتائج الفساد الاقتصادية، حيث ان الدراسات تشير الى تأثير الفساد في الاستثمار الاجنبي مماثل لتأثير الضريبة عليه، فكلما زاد معدل الفساد، زاد معه تأثيره بالسلب في الاستثمار الاجنبي المباشر والعكس، كما تشير دراسة اخرى الى ان تخفيض الفساد بنسبة ثلاثين بالمئة- عن طريق تحسين اجراءات مكافحته- يزداد معه الاستثمار بنسبة اربعة بالمئة، وازدياد بنسبة 0.5 بالمئة في الناتج المحلي الاجمالي.[15]

ثالثا: اثار الفساد على النظام الاجتماعي

يؤدي انتشار الفساد في الدولة الى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، وعليه فان قبول المواطنين للفساد كأسلوب في حياتهم او اعملهم، او استعماله كطريقة للحصول على امتيازات، فان النسيج الاخلاقي للمجتمع يبدا في الانهيار، وعليه فان الاضرار الناجمة عن الفساد اجتماعيا تتمثل في:

-تغيير سلوك الفرد ويقلل من انسانيته واخلاقه، ما يدفعه للتعامل مع الاخرين بدوافع مادية ومصلحة ذاتية، دون مراعاة المصلحة العامة وقيم المجتمع، ما يؤدي الى تقليص هذه القيم الايجابية كالمشاركة، والانتماء، ويكون المال هو القيمة الوحيدة في المجتمع.[16]

اضافة الى تدني المعايير الانسانية، وهذا راجع الى الطابع الربحي الذي يغلب على الصفقات والعمليات الانتاجية والتجارية، وتجاوزهم بذلك معايير السلامة الغذائية والصحية وغيرها، بالإضافة الى انعدام فعالية قوانين حماية البيئة والحيوان، لأنها لا تشكل مجال جذب لاهتمام القادة السياسيين والمواطنين.[17]

المطلب الثاني :ماهية الادارة الالكترونية

يعتبر موضوع الادارة الالكترونية من اهم المواضيع المستحدثة على الصعيدين الدولي والوطني، ويمتاز بنوع من الغموض نظرا لحداثته، لذا سنحاول التطرق أي تعريف الادارة الالكترونية اولا، ثم التطرق الى متطلبات ومميزات الادارة الالكترونية .

الفرع الاول : تعريف الادارة الالكترونية

استقطب مصطلح الادارة الالكترونية العديد من الباحثين والدارسين في الآونة الاخيرة، فهو يعد من المصطلحات الحديثة، غير ان العديد من الدراسات تربط مدلوله بمصطلحات مختلفة، كمصطلح الحكومة الالكترونية، والحكومة الذكية التي تعتبر امتدادا للحكومة الالكترونية عند كثير من الباحثين .[18]

فالحكومة الالكترونية يقصد بها تطبيق الاجهزة الحكومية لما يعرف بتقنية الاتصال والمعلومات، واستثمارها الكامل والفعال في تسهيل الخدمات الحكومية، وتوطيد العلاقات بشكل كفء العديد من الوحدات الحكومية والعامة في جميع انحاء العالم.[19]

حيث عرفت الحكومة البريطانية الادارة الإلكترونية على انها : قيام الادارة الحكومية المحلية بتقديم خدمات عب ادوات ووسائل الكترونية وتحتوي هذه الوسائل الالكترونية على خطوط اتصال هاتف او انترنت، بصرف النظر عن طريقة استخدامها .[20]

بالإضافة الى تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على انها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت للوصول الى حكومة افضل "

كما عرفتها الامم المتحدة سنة 2002 على انها :" استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم المعلومات "

ويعرفها بعض الباحثين على انها :" وسيلة لتحسين القطاع العام"، وانها "وسيلة لتحقيق الاصلاح وتغيير العمليات الهيكلية والثقافة الحكومية ".[21]

كما تعرف على انها :"عملية ميكنة جميع مهام المؤسسة الادارية ونشاطاتها، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول أي تحقيق اهداف الادارة الجديدة"، كما انها عبارة عن مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسال الكترونية لتحقيق اهداف المؤسسة من تشغيل وانتاج وتطوير وتخطيط .[22]

الفرع الثاني :متطلبات الادارة الالكترونية

يتطلب الانتقال من الادارة التقليدية نحو ادارة الكترونية، مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها لضمان سيرها بأحسن طريقة والمتمثلة في :

اولا :متطلبات سياسية:

ان يكون هناك دعم حكومي سياسي لمشروع الحكومة الالكترونية حتي يتمكن من النجاح والاستمرار اكثر، وان تعمل هذه النظم على تهيئة البيئة المناسبة للعمل، وتوليها الاشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصل اليها التنفيذ .[23]

ثانيا: متطلبات قانونية :

ويقصد به اصدار قوانين واجراءات تسهل الانتقال نحو الادارة الالكترونية، وتوفير متطلبات التكيف وفق لمعايير مناسبة، كما ان توفير بيئة قانونية مختلفة هو اساس التحول للادارة الالكترونية، بالاضافة الى ان توفير تشريعات ونصوص قانونية مناسبة يسهل عمل الادارة الالكترونية، كما يضفي عليها مصداقية ومشروعية على مجمل النتائج القانونية الناجمة عنها .[24]

ثالثا :متطلبات ادارية : والمتمثلة اساسا في :

1 –وجود هيكل تنظيمي مناسب: ويقصد به الهياكل التنظيمية الخاصة بالأعمال الالكترونية، وهيا المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج من الاتصالات، ولذا فان تطبيق الادارة الالكترونية يتطلب تطبيق اجراء تغييرات في الجوانب التنظيمية والهيكلية والاساليب والاجراءات، لتتناسب اكثر مع مبادئ الادارة الالكترونية .[25]

2-تدريب وتأهيل الموظفين : يعتبر الموظف العنصر الاساسي للتحول الى الادارة الالكترونية، وعليه لابد من تكوين وتدريب الموظفين لإنجاز اعمالهم عبر الوسائل الإلكترونية المتوفرة، ويكون ذلك بعقد دورات تدريبية للموظفين وتأهيلهم على راس العمل .[26]

رابعا : متطلبات مالية :

فمشروع الادارة الالكترونية يحتاج اموال طائلة لضمان استمراره ونجاحه وبلوغ اهدافه المنشودة، كتحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الادوات والاجهزة اللازمة والبرامج التكوينية، بالإضافة الى تدريب العناصر البشرية .[27]

الفرع الثالث :مميزات الادارة الالكترونية :

تقدم الادارة الالكترونية وجها مختلفا عما تقدمه الادارة التقليدية، وهذا راجع لسهولة ادائها وايقاعها السريع، فقد اصبحت اداة فعالة في ايدي من بادروا بتطبيق التقنية في دوائرهم الادارية، كما اضحت حلما يتطلع اليه الاداريون الذين لم يجربوا التحول للإدارة الالكترونية [28]، ويمكن عرض اهم خصائصها من خلال :

-تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وفي خلال 24 ساعة في اليوم، وطيلة ايام الاسبوع.

-صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الالكترونية .

-تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز اجراءات العمل، وبتكلفة مناسبة .

-البعد عن المحسوبية واضفاء شفافية اكبر، بالإضافة الى الحافظ على حقوق الموظفين من حيث الابتكار والابداع.

-الحفاظ على اكبر قدر من السرية للمعلومات وحمايتها من الفقدان .[29]

الفرع الرابع :التحديات التي تواجه الادارة الالكترونية :

بالرغم من دور الادارة الالكترونية في تسهيل مختلف المهام الادارية، الا انها لديها الكثير من المعيقات والتحديات كغيرها من التقنيات، والتي قد تعيق مهامها، فمجرد وجود استراتيجية متكاملة للتحول الى نمط الادارة الالكترونية، لا يعني بالضرورة ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يكون بسهولة وبشكل سلس وسليم، بسبب عديد العوائق والتحديات التي ستواجه تطبيق الخطة، ومن بين اهم هذه التحديات والعوائق

نذكر[30]:

- الرؤية الضبابية للإدارة الالكترونية وعدم استيعاب اهدافها .

-عدم وجود انظمة وتشريعات امنية، او التساهل في تطبيقها .

-صعوبة توفير السيولة النقدية، وقلة الموارد المالية .

- عدم الرضا بالتغيير الاداري التقليدي، والتمسك بنظام المركزية الادارية .

-وجود نظرة سلبية لمفهوم الادارة الالكترونية، خاصة فيما تعلق بتقليصها للعنصر البشري .

-هناك فجوة رقمية بين اناس متخصصين في مجال التقنية وبين اخرين لا يفقهون من ابجدياتها شيئا[31] .

المبحث الثاني : الاليات الرقمية الادارية لمكافحة الفساد الاداري

يساهم تجسيد الادارة الالكترونية في المؤسسات العمومية في عملية مكافحة الفساد الاداري بمختلف انواعه، كالتسيب الوظيفي والرشوة والمحسوبية، وغيرها من الانحرافات الادارية المعيقة للتطور الاداري، وهذا حفاظا على المصلحة العامة باعتبارها المتضرر الرئيسي من هذه التجاوزات ، ويكمن دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري في تحديث

العمليات الادارية وتطويرها، بالإضافة الى تعزيز مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومسائلة ومحاسبة في التنظيم والتسيير الاداري، لتحقيق اكثر كفاءة للإدارة والمنظمات العمومية .[32]

المطلب الاول :الرقابة الالكترونية كألية لمكافحة الفساد الاداري

تعتبر تقنية الرقابة الادارية من احدث الأساليب التي تعتمدها الادارة الالكترونية، وهذا لمواجهة مختلف المشكلات الادارية التي قد تعتريها كتسريب البيانات والكشف عن الاساءة للوظيفة، ومختلف انواع الانحرافات الادارية، ولهذا سوف نتطرق في المطلب الى مفهوم الرقابة الالكترونية اولا، ثم التطرق الى مدى مساهمتها في مكافحة انواع الانحرافات الادارية.

الفرع الاول :مفهوم الرقابة الالكترونية :

تعتبر الرقابة في العمليات الادارية من اهم وظائف الادارة، وذلك بارتباطها بضمان تنفيذ البرامج والخطط التي تتعلق بأهدافها المسطرة، حيث تعتمد عليها الادارة كنمط اداري حديث، والتي تعتمد في تطبيقه على تقنيات واجهزة اساسية، يعبر عن بعد من ابعاد الادارة الالكترونية مستحدث وغير تقليدي، والتي من خلاله تسعى الادارة الى تجاوز كل عوائق التنمية الادارية وخاصة ما تعلق بالفساد الاداري [33]، وعليه سنتطرق لمفهوم الادارة الالكترونية اولا، ثم التطرق الى مدى مساهمتها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري :

اولا :تعريف الرقابة الالكترونية :

تعتبر الرقابة الالكترونية عملية تهدف الى متابعة وملاحظة الانشطة والمعاملات واداء العاملين في المنظمة، بغية كشف الانحرافات، عن طريق استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الاهداف المنشودة لإيجاد نظام ذو ميزة تنافسية عالية .[34]

كما تعرف بانها :"عملية رقابية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف بشكل اني، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من القدرة على توفير امكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الاخطاء في كافة انواع المؤسسات "[35]

ثانيا: مميزات الرقابة الالكترونية

1-تحقق نوع من التنظيم والفعالية داخل المؤسسة، فهي وسيلة تستطيع بها السلطات الادارية معرفة كيفية سير العمليات الادارية وكشف الاخطاء او التقصير او الانحراف .

2-تعمل على الاستخدام الامثل للموارد دون هدر او ضياع او تلف، وهذا تحقيقا لهدف المؤسسة الادارية

3-تحقق الرقابة الفعالة دقة النظام الاداري، بالإضافة الى تحقيق النتائج المطلوبة في ظل تسلسل المستويات داخل التنظيم الاداري .[36]

4-تعزز مبدا المحاسبة والمسائلة الادارية .

5-تحول دون السرقات والتبذير والاهمال واي نوع من سوء الاستخدام، ما يحافظ على موارد المنظمة .

6-تساعد الجميع على الانخراط في معرفة كل ظروف عمل المنظمة .

7-تمتعها بدرجة عالية من الامان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل، هذا ما يوفر مستلزمات مواجهة كل المفاجئات ويقلص من حدوثها .[37]

ثالثا :معيقات تطبيق الرقابة الالكترونية

بالرغم من المميزات الكبيرة التي تقدمها الرقابة الالكترونية للموطن والادارة على حد سواء، لكنها لا تخلو من عدة مشاكل وعقبات تعقيد تطبيقها على ارض الواقع واهمها :

1- التكلفة المادية المرتفعة لإنشاء شبكة معلومات دولية، حيث انها تحتاج الى شبكات اتصال جيدة واجهزة حاسوب حديثة، وهذا يشترط القدرة على توفير المبالغ اللزمة مع ارتفاع التكلفة الباهظة لتوفير تلك التقنية .

2-الحاجة الى تدريب الموظفين على استخدام شبكة المعلومات الدولية بكفاءة عالية وفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة، تدريبا داخليا وخارجيا، بالإضافة الى وجوب توفر المهارة والرغبة لدى الموظفين .

3-عائق اللغة، حيث ان معظم البحوث والمقالات العلمية والاوامر والموجهات في شبكة المعلومات، باللغة الانجليزية وهذا ما يمنع استخدامها بشكل فعال وبطريقة سلسة.[38]

4-ضعف بنية المعلومات والاتصالات التحتية واختلاف استكمالها من منطقة الى اخرى، مثلما تعاني منه الجزائر من انتشار محدود للأنترنت، حيث ان مستخدمي هذه التقنية يشكلون نسبة ضئيلة مقارنة مع الدول المجاورة .

5-تعد اهم مشاكل الادارة الالكترونية ايضا ما يسمى بمسالة الامن الالكتروني، والحفاظ على السرية الالكترونية وحماية المعلومات سواء كان وطنية او شخصية، بالإضافة الى صون الارشيف الالكتروني، لهذا وجب اتخاذ عدة اجراءات للحفاظ اكثر على سرية مختلف

المعلومات [39]، ومن اهم الاجراءات التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات، بالإضافة الى تركيب جدار بين المستفيدين ومصادر المعلومات لصد محاولات القرصنة والاختراق، وكذا التحديث المتواصل لأنظمة تشغيل الحواسيب الالية.[40]

6-الاتجاهات السلبية من قبل بعض المدراء والموظفين تجاه استخدام التقنيات الحديثة الرقمية ومنها ما هو متعلق بشبكة المعلومات .

7-عدم دقة وصحة جميع المعلومات الموجودة في شبكة المعلومات الدولية، وامكانية وجود معلومات مشبوهة او غير معروفة .[41]

الفرع الثاني :دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري

اولا: السرعة والدقة في تحديد الانحراف او الخلل الاداري

اصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وفعال بعد مزجها بالتطور التكنولوجي الكبير في مجال المعلومات، فأصبحت تسمح برقابة فورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، بالإضافة الى تقليص الفجوة الزمنية بين وقت الانحراف ووقت تصحيحه، حيث انها عملية مستمرة تكشف الانحراف اولا بأول، عن طريق تدفق المعلومات وتوفر التشبيك بين اعضاء المؤسسة الادارية بداية من المدريين الى المستهلكين، وهذا ما يزيد بدوره من قدرة الرقابة الالكترونية على توفير متابعة مختلف العمليات وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الاخطاء في مختلف المؤسسات .[42]

ثانيا :تجسيد اكثر لمبدا الشفافية في التعاملات الادارية

تتحقق الشفافية من خلال الاتاحة الكاملة وبصفة متساوية لجميع المعلومات التي ترتبط بالقرارات والاجراءات والخدمات العامة للجميع، ويكون ذلك للأفراد او المؤسسات العامة او الخاصة في التوقيت الذي يسمح بتساوي الفرص في مختلف التعاملات الادارية، فعن طريق الادارة الالكترونية يتمكن المواطن من الوصول مباشرة بموضوعه الى اي جهة مختصة سواء تمثلت في رئيس القطاع او وزير او غيره[43]، وعليه فان الرقابة الالكترونية تساهم في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل الاداري، فهي تمكن من مراقبة حسن سير المعاملات الادارية المطلوبة من طرف جميع الاطراف داخليا او خارجيا او من طرف طالب المعلومة او متلقي الخدمة مهما كانت صفته[44]،

ثالثا: تسهيل عمل المراقبين والمفتشين الاداريين

ساعد اعتماد الادارة على تكنولوجيا المعلومات في تفعيل اكثر لعمل المفتشين والمراقبين، وهذا اثناء اكتشافهم لمكامن الفساد وذلك عن طريق تسهيل الربط الالكتروني للمنظومة الالكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الاجهزة الرقابية على رقابتها، مع جميع المستويات التنظيمية التنفيذية، بالإضافة الى توفيرها قنوات اتصال سريعة وبشكل فعال بين مختلف اقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها، وعليه فان الرقابة الالكترونية تحقق الاستخدام الامثل والفعال لأنظمة شبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة شاملة وفورية لكل العمليات والانشطة الادارية، وذلك لتحديد النقائص والانحرافات واعطاء التنبيه بشأنها بشكل الكتروني.[45]

رابعا : المساهمة في تطوير اداء الموظفين العموميين

ويتحقق ذلك باستخدام الادارة العمومية لمختلف الوسائل التقنية في اداء مهامها وانشطتها، في مختلف تعاملاتها مع طالبي الخدمة من جهة او مع موظفيها من جهة اخرى، وهذا ايمانا منها بأهمية النشاط الرقابي الالكتروني في المساعدة على المهام الرقابية في احسن الظروف، ومن بين اهم الوسائل الالكترونية المستخدمة في هذا المجال، نجد نظام البصمة في الحضور او انصراف الموظفين، بالإضافة الى كاميرات المراقبة في المباني العمومية، كما تتم مراقبة العمليات التي ينجزها الموظفين عن طريق جهاز الحاس الالي، عن طريق انظمة مخصصة لذلك، وهذا للتأكد من عدم قيام الموظفين باي عمليات او اجراءات مشبوهة، اضافة الى وجود كلمة مرور خاصة لكل مستخدمي الحواسب الالية، والتي لا يمكن فتحه الا بعد ورود رسالة نصية لهاتف الموظف تحمل رمز التفعيل الخاص .[46]

المطلب الثاني : التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الاداري

ادى التطور التكنولوجي الحديث وادخال شبكة المعلومات في الاعمال الادارية، ادى الى ظهور وسائل وتقنيات حديثة اهمها تقنية التوقيع الالكتروني، والتي ساهمت بشكل كبير تطوير وتحسين اداء الخدمة العمومية الادارية، فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق رفع مستوى اداء الادارة العامة وتطويرها، وعليه سنحاول التطرق الى مفهوم التوقيع الالكتروني اولا، ثم معرفة مدى مساهمته في الحد من ظاهرة الفساد الاداري .

الفرع الاول : مفهوم التوقيع الالكتروني

اولا: تعريف التوقيع الالكتروني

1-التعريف الفقهي :

عرفه بعض الفقهاء على انه :"مجموعة من الاجراءات والوسائل يتم استخدامها عن طريق الارقام او الرموز مميزة لصاحبها ".[47]

كما عرفه جانب اخر من الفقه على انه " عبارة عن حروف او ارقام او الرموز او الاشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره، وهو الوسيلة الضرورة للمعاملات الالكترونية في ابرامها و تنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل"[48].

2-التعريف التشريعي:

استحدثت هذه الالية بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والمنصوص عليها في قسمه الثاني من الفصل الثاني منه المعنون ب"التصديق الالكتروني "، حيث تعد شهادة التصديق الالكتروني وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع [49]،

كما عرفت المادة 02 من القانون رقم 15-04، في فقرتها الاولى التوقيع الالكتروني على انه "تلك البيانات التي تكون في شكل الكتروني، المرفقة او المرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية اخرى، تستعمل كوسيلة توثيق ".

وعليه فانه يمكن ان نلاحظ ان المشرع الجزائري قام بتعريف التوقيع الالكتروني من خلال إجراءات انشائه واشكاله المختلفة، بالإضافة الى استعماله لتوثيق هوية الموقع واثبات قبوله في الشكل الالكتروني لمضمون الكتابة .[50]

ثانيا :اشكال وصور التوقيع الالكتروني

عكس التوقيع التقليدي المتمثل في الامضاء او البصمة فان للتوقيع الالكتروني عدة صور مختلفة حسب التقنية المستخدمة في منظومة التوقيع، واهمها :

1-التوقيع الرقمي :

يعتبر اهم صور التوقيع الالكتروني نظرا لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية اطراف العقد، بالإضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الامان والثقة في استخدامه وتطبيقه عند ابرام العقود الالكترونية، فهو عبارة عن رقم سري او رمز ينشئه صاحبه باستخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينشئ مفتاحين مختلفين ولكنهما مرتبطان رياضيا، حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية او الخوارزميات غير المتناظرة .[51]

2-التوقيع البيومتري:

استمدت تسميته من كون هذا التوقيع يعتمد على علم "البيومترولوجي"، الذي يعنى بدراسة المميزات الخاصة بكل انسان، كالصوت وبصمة قزحة العين او بصمات الاصابع والشفاه، بالإضافة الى مميزات المظهر الخارجي للإنسان كدراسة خطه او قياس درجة ضغط يده على القلم، ومعرفة كمية الاهتزازات الصادرة عنها اثناء الكتابة، فهو يشمل كل الصفاة الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية والتي تختلف من شخص لأخر، عن طريق تخزين هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة، تتم عملية تشفيرها وتخزينها الكترونيا في الحاسوب .[52]

3-التوقيع بالقلم الالكتروني :

يعد من صور التوقيع الالكتروني التي يستخدم فيها قلم الكتروني حساس، يمكن الكتابة به على شاشة الحاسوب باستخدام برنامج معلوماتي يسمح بأخذ التوقيع والتأكد من صحته، حيث يتلقى البرنامج بيانات المستخدم عن طريق بطاقة تحقيق هوية الكترونية خاصة، تحوي جميع البيانات المتعلقة بهذا الشخص، ثم تظهر له تعليمات على الحاسوب يتبعها لغاية ظهور رسالة له على الشاشة تطلب منه كتابة توقيع باستخدام القلم الالكتروني داخل مربع مرسوم، وبالتالي يقوم البرنامج المعلوماتي بالتقاط حركة اليد من حجم الحروف وشكلها ومنحنياتها وغيرها من الصفات، كما يحد السرعة النسبية التي تجري بها، وبعدها يقوم بتشفير هذه البيانات والاحتفاظ بها على نحو يمكن من استرجاعها واستخدامها عند الضرورة.

اضافة الى ان هناك صور اخرى للتوقيع الالكتروني مثل نقل التوقيع الخطي الى وثيقة الكترونية موجودة عبر الانترنت عبر الماسح الضوئي، واستخدام بطاقات الائتمان الممغنطة ذات الرقم السري لإبرام الصفقات الالكترونية، وعليه فان التوقيع الالكتروني يمكن ان يتخذ ويحول الى اي صورة من صور التوقيع التقليدية .[53]

ثالثا :دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري

يعتبر اعتماد التوقيع الالكتروني عنصرا مهما في مختلف المعاملات الادارية، حيث يساهم في زيادة مستوى الامن والحفاض على السرية والخصوصية في هذه التعاملات، ما يعزز الامان والثقة بين المتعاملين ويضع حدا لمختلف مظاهر البيروقراطية، فاعتماد تقنية التوقيع الالكتروني يمكن من حفظ سرية المعلومات والرسائل المرسلة، وعدم امكانية الاطلاع عليها او

تحريفها او تعديلها من طرف اي شخص، بالإضافة الى تحديدها لهوية المرسل والمستقبل بطريقة الكترونية، ما يمكن من كشف اي تحايل او تلاعب والتأكد اكثر من مصداقية الشخص، ما يقلل من مختلف اشكال الفساد الاداري لصعوبة التزوير او العبث .[54]

بالإضافة الى ان الادارة الالكترونية في حاجة الى اليات قانونية وتقنية وهذا حماية للمتعاملين والعاملين معها، وهذا ما يتطلب تدخل الهيئات التشريعية لضمان تأمينها بتنظيم التوقيع الالكتروني، باعتباره الية لحماية المعلومات واهم طرق ضمان الوثائق المرسلة، من خلال توفير حماية اكبر للمعطيات الشخصية عن طريق التشفير الالكتروني .[55]

وعليه فان دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري يكمن من خلال خصائصه ومميزاته، عن التوقيع التقليدي والمتمثلة في انه يتكون من عناصر منفردة وسمات خاصة بالشخص الموقع تتخذ شكل اشارات او ارقام او حروف، بالإضافة الى انه يتصل برسالة الكترونية تتمثل في معلومات يتم انشائها بوسيلة الكترونية او ارسالها او تسليمها او حتا تخزينها، كما انه يمكن من تحديد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر ما يساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير في التوقيعات .[56]

الخاتمة :

ختاما لما سبق ومن خلال ما توصلنا اليه في هذه الدراسة، يتبين لنا الادارة الالكترونية ساهمت بشكل كبير في التخلص من مختلف المشاكل التي واجهت العمل الاداري التقليدي، لما تتميز به من خصائص مساعدة على الارتقاء بتسيير المرفق العام وتطويره، بشكل يساعد الجمهور على الاستفادة منه دون تعقيد او تمييز.

*ومن بين اهم النتائج التي توصلنا اليها :

-ساهمت الادارة الالكترونية نوعا ما في الحد من التعقيدات التي سببها الفساد الاداري، من بيروقراطية ورشوة وغيرها، كما ان استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاعمال الادارية ساعد على زيادة فعالية تقديم مختلف الخدمات، وتحقيق نوع من التنمية والاصلاح على المستوى الاداري .

-يعد تكريس الادارة الالكترونية في العمل الاداري، تكريسا للشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة الالكترونية، للكشف عن اي انحرافات او تجاوزات ادارية غير قانونية، وهذا ما يخلق نوعا من الاطمئنان لدى الجمهور في تعاملهم مع الادارة .

- ان استخدام الادارة الالكترونية في في تسيير المرفق العام، ساهم في تحقيق المساواة في تقديم الخدمات للجمهور، وبسرعة ودقة اكبر وبتكاليف مالية اقل، مقارنة بالإدارة التقليدية، كما نها ساهمت بمختلف تقنياتها في تقليص المسافة وتقريب صاحب المصلحة اكثر من الموظف العمومي، وهذا ما يجعلها تتم الكترونيا، دون اللجوء الى اي تفاوض ما يمنع اي ابتزاز او تجاوز قد يحصل .

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية :

-ضرورة الاهتمام بدعم تعميم الادارة الالكترونية في مختلف الجهات الحكومية، للتقليل من مظاهر البيروقراطية التي تعطل مصالح المتعاملين مع الادارة .

-وجوب بناء الاساس المادي الذي تتطلبه الادارة الالكترونية، وتوفير كل الاجهزة المساعدة على ذلك من اجهزة اعلام الي، وربط الشبكات بالأنترنت، للمساعدة في توسيع تطبيق اسلوب الادارة الرقمية .

-العمل على زيادة الوعي والثقافة المعتمدة على البيانات في القطاع العام ومؤسسات الحكومة، وذلك لزيادة الثقة والشفافية لدى هذه المؤسسات، والعمل على مكافحة الامية الرقمية وتدريب المواطنين، على استعمال تكنولوجيات الادارة الرقمية ..

- ضرورة ضمان تكوين العنصر البشري، للتماشي مع المتطلبات التقنية للإدارة الرقمية .

-العمل على توفير السرية في التعاملات الالكترونية الادارية، وهذا حفاظا على الخصوصية، بتوفير امن معلوماتي كاف لضمان عدم اختراق هذه الانظمة المعلوماتية .

الهوامش

[1] عبد الرزاق، علاء، و محمد، حسن السالمي، (2009)، الادارة الالكترونية، بدون رقم الطبعة، دار وائل للنشر، عمان، ص31.

[2] رانية، هدار، (جويلية 2016)، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع ، ص240

[3] عبد الحليم، بن مشري، وعمر، فرحاتي، (2009)، الفساد الاداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص11 .

[4] عبد العالي، حاحة، (2013/2012)، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص225.

المادة 02 من القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .[5]

[6] ابحاث الملتقى الدولي العلمي السابع (2012)حول :الفساد الاداري والمالي ...المشكلة وسبل العلاج، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، يومي:15-16 ماي 2012، الجزائر :الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، ص73 .

[7] رضوان، دوراح، الفساد الاداري : مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية 29 "1"،ص158 .

[8]مليكة، جرمولي، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص693 .

[9] عواج، بن عمر، ونادية امينة، كاري،(2019)، مكافحة الفساد الاداري في الجزائر بين الاجراءات التنظيمية والضوابط الوقائية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03.العدد 04 ،ص92 .

[10]مليكة، جرمولي، مرجع سابق، ص694 .

[11] رمضان، دوراح، مرجع سابق،ص159 .

[12]محمود محمد، معابرة، (2011)، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية-دراسة مقارنة بالقانون الاداري .دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1،عمان، ص72 .

عبد العالي، حاحة، مرجع سابق.[13]

[14]زهرة، بن يخلف، مرجع سابق، ص93 .

[15] كريمة بقدي، (2012/2011)، الفساد الاداري واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان.

[16]بدر الدين، الحاج علي، (2016/2015)، جرائم الفساد واليات مكافحتها في التشريع الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان.

ابحاث الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الاداري والمالي ...المشكلة وسبل العلاج، ص94. [17]

[18]فهد، بن ناصر العبود، (2016)، الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، العبيكان للنشر، الرياض، ص11 .

[19] محمد، القدوة، (2010)، الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة، دار اسماة للنشر والتوزع، عمان، ،ص17-18 .

[20]عمر موسى جعفر، القريشي، (2015)، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص21 .

[21] عبد اللطيف، قطيش، (2013)، الادارة العامة من النظرية الى التطبيق-دراسة مقارنة -، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت –لبنان،ص177.

[22] لمين، علوطي، (2007)، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42/ المركز الجامعي يحي فارس –المدية –الجزائر، ص 144.

[23] محمد، بن فوزي الغامدي، (2022)، الادارة الالكترونية، بدون دار نشر، ص26 .

[24] عمر موسى جعفر، القريشي، مرجع سابق، ص90

عمر موسى جعفر، القريشي، المرجع نفسه ص [25]90

لمين، علوطي، مرجع سابق، ص [26]174

[27] ايمن، عودة المعاني، (2010)، الادارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الاردن،ص233-234 .

[28]محمد، بن فوزي الغامدي، الادارة الالكترونية، مرجع سابق، ص20 .

[29]لمين، علوطي، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، مرجع سابق، ص148 .

محمد، بن فوزي الغامدي، مرجع سابق، ص [30]29

لمين، علوطي، مرجع سابق، ص [31]148

[32] نادية، هدار، (2016)، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، الجزائر، ص241 .

[33]وردة، خلاف، (2020)، دور القابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6/ العدد3 : جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،ص57.

[34] عبد الباسط، بن عبيد، (2019)، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص70 .

[35] عبد الناصر، موسى، ومحمد، قريشي، (2011)، "مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي :"دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة –بسكرة-الجزائر"، مجلة الباحث، العدد :9،ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، ص96. .

[36] عائشة، محمد احمد حاج ادريس، (سبتمبر 2020)، اثر الرقابة الالكترونية على كفاءة الاداء في المؤسسات العامة، دراسة حالة الهيئة القومية للطرق والجسور 2008-2018،مجلة التنمية كلية التنمية البشرية، العدد التاسع ج1.

وردة، خلاف، مرجع سابق، ص [37]63

عائشة، محمد احمد ادريس، مرجع سابق، ص [38]233

[39]محمد، سمير احمد، (2009)، الادارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ط-1،ص74 .

[40] سامية، يتوجي، (جوان 2015)، اطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف، جامعة اكلي محند اولحاج، السنة التاسعة، العدد 18، ص215.

عائشة، محمد احمد حاج ادريس، مرجع سابق، ص [41]233

موسى، عبد الناصر، ومحمد، قريشي، مرجع سابق، ص [42]95

[43] رانية، هدار، (جويلية 2016)، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، ص250 .

[44] الهاشمي، مزهود، ومصطفى، رباحي، (ديسمبر 2020)، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، المجلد 31، العدد4، ص189 .

رانية، هدار، المرجع السابق ص189- [45]190.

[46] احمد حسين ال طلحان، كمال طاهر خوالدي، (يوليو2018)، دور الرقابة الالكترونية على اداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية، المجلد الثاني، العدد العاشر.

[47]اسامة، بن غان العبيدي، (2012)، حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، العدد 56، ص145 .

محمد، امين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ن200، ص [48]13.

[49]الفقرة 07 من المادة 02 من القانون لاقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، جرجج،رقم06،لسنة 2015.

[50] فضيلة، يسعد، (ديسمبر 2019)، القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص508.

[51] سامية، بولاف، وغيلاني الطاهر، (جانفي 2020)، التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م5، العدد الاول، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، ص115 .

[52] محمد ناصر، حمودي، (2012)، العقد الالكتروني المبرم مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة، ط1، الاردن، ص338 .

[53] محمد ناصر، حمودي، مرجع سابق، ص340- 341.

[54] فضيلة، يسعد، مرجع سابق، ص 509

[55] نصيرة، ربيع، (2019)، النشاط الاداري للحكومة الالكترونية، اطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص111 .

[56] يوسف، مسعودي، (جانفي 2017)، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات في التشريع الجزائري "دراسة على ضوء احكام القانون 15-04"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م6، العدد الاول، المركز الجامعي تمنغاست الجزائر، ص84 .